الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا

د. أحمد الزروق أمحمد الرشيد، أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
د. شكري عاشور رجب السويدي، أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
د. سعد الزروق أمحمد الرشيد، أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

الملخص:

تسعى هذه الدراسة للبحث في طبيعة العلاقة بين الخيار الديمقراطي والاقتصاد الريعي أحادي المورد الذي من شأنه أن يعمّق ثقافة استهلاك الثروة بدلاً من إنتاجها، ويعزّز من تبعية المجتمع للدولة، ويقلل من فرص الانتقال الديمقراطي. فاعتماد الدولة الريعيّة في مواردها على عائدات النفط بدلاً من الضرائب، يحميها من محاسبة مواطنيها، ويعزز من مكانتها اجتماعياً، واستقلاليتها سياسيّاً. إنّ هذه النوع من الدول يتبنّى سياسات توزيعيّة تؤدي إلى إخراج المواطنين من الحيّز السياسي، بل تجعلهم تابعين لها ويأتمرون بأمرها، وبالتالي لا تأبه لأية ضغوطات داخلية أو خارجية من أجل تعزيز المشاركة السياسية. إن هيمنة الاقتصاد الريعي، وما يرتبط به من علاقات هيمنة وتبعية بين الدولة والمجتمع، تؤدي إلى ظهور نظام سياسي غير قابل للمساءلة، حيث يولد اقتصاد الريع طبقة سياسية واجتماعية تعمل بما تحقق لديها من مكاسب ومكانة على إعاقة التحول إلى تنويع الاقتصاد، وبالتالي إلى عرقلة الانتقال الديمقراطي.

الكلمات الدالة: الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الريعي، الدولة الريعية، مأزق الخيار الديمقراطي، الاستعصاء الديمقراطي.

Abstract:

This study seeks to examine the nature of relationship between democratic choice and the one-sided rentier economy which would deepen the culture of wealth consumption rather than produce it, and enhances the dependency of society to the State and reduces opportunities for democratic transition. The dependency of rentier state on oil revenues instead of taxes saves it from the accountability of its citizens and promotes its independence politically. This type of countries adopts a policy of distribution that leads to the exclusion of citizens from the political sphere, nonetheless it makes them rely and obey it, and therefore does not pay attention to any internal or external pressures for political participation. The dominance of the rentier economy leads to the emergence of an unaccountable political system, where the rentier economy generates a political and social class that works with its gains and prestige to impede the shift to diversification of the economy and thus impede the democratic transition.

Key words: Political Economy, Rentier Economy, Rentier State, Dilemma of Democracy.

مقدمة:

حظيت العلاقة بين الاقتصاد الريعي والخيار الديمقراطي باهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بدراسة النظم السياسية المقارنة خاصة في الدول العربية المصدرة للنفط، وتضاعف هذا الاهتمام بتأثير اقتصاد الريع بعد الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية، وذلك نتيجة للحظر الذي فرضته بعض الدول العربية خلال حرب أكتوبر 1973، الذي استهدف الدول التي ساندت إسرائيل في الحرب العربية – الإسرائيلية. لقد تسبب ذلك الحظر وما صاحبه من توقف في إمدادات النفط في ارتفاع كبير في الأسعار من جهة، وتكدّس هائل في العوائد المالية لدى الدول المصدرة للنفط من جهة أخرى، وهو ما عزّز من مكانة السلطة السياسية التي تحتكر استخراج الموارد وتوزيعها بما يتلاءم مع سياساتها وأهدافها. لقد أسهمت تلك الأحداث في زيادة الاهتمام بالبعد الاقتصادي للريع، في حين لم ينل البعد السياسي ذات الاهتمام، أي تأثير الاقتصاد الريعي في المسار الديمقراطي للنظم السياسية، خاصة مع رغبة السلطة السياسية في الاستحواذ على الريع بما يضمن لها التحكم في آليات استخراج الموارد وتوزيعها وكسب ولاء مواطنيها.

لقد أسهم اكتشاف النفط في تغير مجريات الأحداث وأنماط الحياة في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ليبيا، فقد تحولت البلاد من دولة فقيرة محدودة الموارد والإمكانيات تعتمد بشكل كبير على التجارة والرعي التقليدي والزراعة البدائية البسيطة، وتنعدم فيها الصناعة وغيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهو ما جعلها رهينة للمساعدات الخارجية، وما تحصل عليه من عوائد تأجير أجزاء من أراضيها كقواعد عسكرية لبعض الدول الغربية. وبذلك فقد أسهم انتاج النفط والغاز في تعزيز أهمية ليبيا ومكانتها إقليميا ودولياً، وأصبح الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط كسلعة أساسية ومصدر للدخل عند معظم السكان، ووسيلة أساسية لحصول الدولة على الدخل من العملات الأجنبية.

وفي شأن العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعملية الديمقراطية، فقد سادت ثلاثة اتجاهات فكرية، يؤكد الأول منها على أن العوامل الاقتصادية هي التي تفسر البناء الديمقراطي، بمعنى أن الديمقراطية لن تتحقق ما لم تتوفر شروط ترتبط بالتطور والتنمية الاقتصادية بما في ذلك التعليم، والصحة، والثقافة المدنية. أما الاتجاه الثاني فإنه يؤكد على أن الديمقراطية شرطٌ أساسيٌ لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية، على اعتبار أن الديمقراطية شرطٌ مسبقٌ للتنمية، وقد ساندت هذا الاتجاه وكالات التنمية الدولية التي اتجهت نحو التركيز على المسار الديمقراطي لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر. وارتبط المنظور الثالث بأطروحة آمارتيا سن (Amartya Sen) التي لم تكتف بطرح مسألة الأولية، بل اعتبر أن التنمية قبل كل شيء هي حرية، وبالتالي من الضروري الاهتمام بمسألة الحريات والديمقراطية، ليس فقط لتحقيق التطور والتنمية، بل لأنها تحمل أهمية جوهرية في مفهوم الحرية الإنسانية بشكل عام[1].

أهمية الدراسة وأهدافها: تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في العلاقة بين الخيار الديمقراطي في ليبيا خلال تاريخها الحديث والمعاصر والاقتصاد الريعي أحادي الجانب، ومن هنا جاءت هذه الدراسة محاولةٌ لكشف طبيعة العلاقة بينهما، إلى جانب تحقيق الأهداف التالية: تفسير أسباب الاستعصاء الديمقراطي، التعرف على علاقة التبعية الاقتصاد الليبي وتموجات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتعرّف على أهم المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي.

إشكالية الدراسة: يمكن بلورة إشكالية الدراسة وصياغتها في التساؤل التالي: كيف أثر الاقتصاد الريعي أحادي المورد على الخيار الديمقراطي في ليبيا؟ ويتفرع عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية أخرى تتمثل في:

([1]) رضوان بروسي، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية مقاربة غير معيارية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 409، مارس 2013، ص ص 17-18.

- ما طبيعة الاقتصاد الريعي وما أهم خصائصه؟
- ما أثر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الليبي؟
- ما المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي؟

فرضيّة الدراسة: "توجد علاقة ارتباطية بين الخيار الديمقراطي والاقتصاد الريعي أحادي المورد الذي يعمّق ثقافة استهلاك الثروة بدلاً من إنتاجها، ويعزّز من تبعية المجتمع للدولة، ويقلل من فرص الانتقال الديمقراطي".

منهجية الدراسة: استخدمت هذه الدراسة منهجيات متنوعة ومتعددة، شملت مدخل الاقتصاد السياسي الذي يهتم بدراسة دور العوامل الاقتصادية في تشكيل طبقات المجتمع والدولة وفحص علاقات التأثير المتبادل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية، إلى جانب المدخل التاريخي، بحيث يتم تتبع تطور الأحداث المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية، ويصفها بطريقة موضوعية، ويرتبها في سياقها الزمني، وستتبع الدراسة المنهج المقارن. وبما أن هذه الفترة تضمنت فترات زمنية متعددة ومختلفة، وَجَبَ استخدام المنهج المقارن للوقوف على تأثير الاقتصاد الريعي على المسار الديمقراطي في هذه الفترات. كما لجأت الدراسة إلى استخدام الأسلوبين الكمي والكيفي في جمع ومعالجة المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة، وبذلك يمكن تحديد محاور الدراسة في التالي:

- الاقتصاد والدولة الريعية (تقديم نظري).
- أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الريعي.
- علاقة الاقتصاد الريعي بالمسار الديمقراطي.
- المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي.
- ملاحظات ختامية.

2. الاقتصاد والدولة الريعية (تقديم نظري):

1.2. مفهوم الاقتصاد الريعي:

بالرجوع إلى معاجم وقواميس اللغة العربية يلاحظ أن أغلب المعاني للريع (Rent) ترتبط "بالنماء والزيادة"، حيث يطلق على الأرض المريعة الأرض الخصبة والمثمرة[2]، ويقال رَيْعَانُ الشيء أي أَوَّلُهُ وأَفضله، مثل ريعان الشباب، وبذلك فإن الريع يعني امتلاك الشيء قيمة اقتصادية بما يوفر دخلا مضموناً لفترة من الوقت. وفي القرآن الكريم جاءت كلمة الريع بمعنى المكان المرتفع، يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ﴾[3]. وفي معجم المعاني جاءت كلمة الريع بمعنى "الجزء الذي يؤدّيه المستأجر إلى المالك من غلّة الأرض، مقابل استغلال قُواها الطبيعية التي لا تقبل الهلاك"[4].

وفي اللغة الإنجليزية جاءت كلمة الريع بعدة معانٍ، فقد استعملها ديفيد ريكاردو كبديل لكلمة (Reality) للإشارة إلى "الإتاوة" أو حصة المالك، فهو الأجر الذي يقدمه المزارع لمالك الارض لقاء استغلاله لها مدة معينة، وهي الميزة المادية التي تتميز بها أرض خصبة بالنسبة إلى أرض ثانية أقل خصوبة، ونتج عن ذلك ما يعرف بالريع أي الفرق في القيمة التجارية أو الاستثمارية بين الأرض الأولى والثانية التي تحتاج إلى تكاليف نسبية أعلى للحصول على نفس الإنتاج.

([2]) جاوي زوميه، "أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة مولاي الطاهر- سعيدة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 1.

([3]) سورة الشعراء، الآية 128.

([4]) معجم المعاني https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/% %B9

وبذلك فقد استخدم مفهوم الريع ليشير إلى إيجار البيوت والعقارات، وإلى الضريبة التي تفرض بشكل مستقل عن حصة المالك، وكان هذا الاستعمال شائعا في زمن الامتيازات النفطية ولا تزال تستعمل في بعض العقود النفطية[5].

لقد اختلف الكتّاب والباحثون حول تعريف مصطلح اقتصاد الريع، إلا أن أغلبهم متفقون على مضمون واحد ألا وهو اعتماد بعض الدول على مصدر واحد للدخل. فالريع يشير للدلالة إلى طبقات طفيلية غير منتجة أو استهلاكية. ويعتبر آدم سميت (Adam Smith) أول من استخدم مصطلح الريع في كتابه الشهير "ثروة الأمم" ليصف به شكلا من أشكال المردود الرأسمالي. كما استعمل كارل ماركس (Karl Marx) مفهوم الريع كنمط اقتصادي، حيث تقوى علاقات القرابة والعصبية في الاقتصاد الريعي، وتسيطر علاقات الإنتاج في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية. لقد لفت ماركس الانتباه إلى ما أسماه "الرأسمالية الريعية" ليصف بها طبقة رأسمالية غير منتجة وفاعلة اقتصادياً، وأن دخلها لا يتأتى من إنتاج السلع والبضائع، بل من خلال امتلاك مصادر الريع مثل الأراضي والعقارات المؤجرة، والأسهم والسندات[6].

ويرى جورج قرم أن الريع مفهوم اقتصادي يعني إيرادا دون سعي أو عمل، وعرفه ابن خلدون في مقدمته على أنه كسب وميزة عن الرزق الذي لا يتطلب أي جهد، ونظر إليه ديفيد ريكاردو على أنه ثالث مكونات الثروة بعد الأجور والأرباح[7]. ووصف آدم سميث (Adam Smith) عالم الاقتصاد المعروف، الريعَ بأنه دخل يحصل عليه الشخص – حصدا دون أن يزرع – أي غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة. وهو على عكس الأجر الذي يحصل عليه العامل مقابل جهده وتعبه أو الفائدة التي يحصل عليها صاحب المال مقابل الامتناع عن الاستهلاك أو تأجيله، أو من الربح الذي يحصل عليه أرباب العمل مقابل تحمّل مخاطر المشروع أو رأس المال[8].

2.2. مفهوم الدولة الريعية:

يُعد حسين مهدوي عالم الاقتصاد الايراني من أوائل الاقتصاديين الذين وضعوا أسس الدولة الريعية، كمصطلح ومفهوم، في كتابته عن إيران في ستينيات القرن الماضي باعتبارها تجسد دولة ريعية تحصل على جزء أساسي من إيرادها من مصادر خارجية على شكل ريع[9]. كما أن مهداوي هو أول من ربط بين مفهوم الريع والدولة في دراسته "نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية حالة إيران"، في عام 1970، إلا أن من أعطى معنىً اقتصادياً اكاديمياً للريع هو ديفيد ريكاردو في كتابه "حول مبادئ الاقتصادي السياسي والضرائب[10]. وتأتي هذه المحاولات في إطار نظرية الدولة الريعية باعتبارها نظرية اقتصاد سياسي تسعى لتفسير علاقات الدولة بالمجتمع في الدول التي تتحصل على نسبة كبيرة من دخلها من الخارج، وبذلك فهي إيرادات غير إنتاجية، وعادة ما تكون هذه إيجارات أو إتاوات أو مدفوعات أخرى لصادرات المواد الخام مثل النفط والمعادن[11].

([5]) نظرية يكاردو في الريع، انظر:

http://edunet.bh/e_content/level_3/stage_10/subject_ID_35/Part_3/e_books/qsd211/files/assets/common/downloads/page0066.pdf

([6]) ذياب فهد الطائي، "المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي": http://www.odabasham.net

([7]) محمد نبيل الشيمي، "الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية"، **الحوار المتمدن**، http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=295122&r=0:2012/2/13

([8]) نقلاً عن غسان إبراهيم، "الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية"، انظر:

http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_pdf

([9]) Matthew Gray, (2011), "A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf", Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, Occasional Paper No., P 5

([10]) كنعان حمة غريب عبدالله، "أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي"، **مجلة جامعة التنمية البشرية**، المجلد 3، العدد 3، 2017، ص 699.

([11]) Matthew Gray, (2011), "A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf", **op. cit.**, P 1.

يمثل ريع النفط مصدراً من أهم المصادر الخارجية للدخل، حيث تتحصل عليه الدولة نظير تأجير أراضيها إلى شركات النفط العالمية، فهو دخل غير مكتسب، ولم يتولد عن عمليات الإنتاج الذي تشارك فيه العديد من الأطراف. فإنتاج النفط لا يرتبط بقطاعات الدولة الاقتصادية الأخرى، لا من حيث العمالة والتوظيف، أو استهلاك النفط محليا، ولا في تأثيره على الصناعة الوطنية، أو توظيف الفائض من الدخل محليا. ومما سبق، يتضح أن الدولة الريعية تعتاش على عائدات من الخارج، إما من خلال بيع مواد الخام أو من خدمات استراتيجية، أو من ضرائب تجبى على تحويلات العاملين من الخارج. وما يميز هذه الدولة، بحكم الطبيعة الريعية غير الديمقراطية، بل تعوق أي تطور للمجتمع المدني يستطيع أن يعيد إنتاج ذاته خارج إطار الدولة وهيمنتها[12]. الدولة الريعية لا تعتمد أساساً على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل، ويشير حسين مهداوي بالخصوص إلى أن مفهوم الاقتصاد الريعي يقوم على مسلّمتين أساسيتين:

أ- اعتماد الدولة الريعيّة في مواردها على صادرات النفط والمعادن، فهي لا تعتمد كثيرا على الضرائب التي تفرض على المواطنين، فالدولة لا تخضع لمحاسبتهم، بل مستقّلة عنهم سياسيّاً انطلاقاً من استقلالها الضريبي عن المواطنين.

ب- إنّ هذه النوع من الدول تتبنى سياسيات توزيعيّة تؤدي إلى إخراج المواطنين من الحيّز السياسي، بل تجعلهم تابعين لها ويأتمرون بأمرها، الأمر الذي يجعل هذا النوع من الدول لا يأبه لأية ضغوط داخلية أو خارجية من أجل المزيد من الديمقراطية.

وفي عقد سبعينات القرن الماضي، عاد الاهتمام إلى مفهوم الدولة الريعية، وأصبح محور اهتمام الباحثين والمهتمين وصانعي القرار، وتزامن ذلك مع طفرة النفط الأولى التي أسهمت في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتدفق عائداته بكميات وفيرة على الدول المنتجة، بحيث اكتسبت فكرة الريع أهمية كبيرة خاصة في المنطقة العربية. لقد ساعدت هذه العائدات الدولة الريعية في إعادة توزيع الدخل بعيداً عن الضغوط الداخلية، وهو ما جعلها تتمتع بحرية واسعة مادام اقتصادها لا يعتمد على فرض الضرائب على الانتاج. وبعبارة أخرى، فإن الدولة الريعية تتمتع باستقلالية عن المجتمع بما تمتلك من عائدات النفط، وهو ما يعزز حريتها واستقلاليتها عن القواعد المحلية للدعم أو الشرعية، لذلك فإن غياب العمليات والمؤسسات الديمقراطية هو نتيجة حتمية وطبيعية للريع[13].

تتسم الدولة الريعية بعدة سمات تتمثل في الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل، وضعف هياكل الإنتاج المحلي، وانفصام العلاقة بين العائدات الريعية التي تؤول للحكومة والجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، وتؤول نسبة كبيرة من الريع إلى فئة محدودة متمثلة بالنخبة الحاكمة، ومن ثَم يتم توزيعه على باقي السكان. ويشكل الإنفاق العام نسبة كبيرة من الدخل القومي دون الحاجة لفرض الضرائب، ودون الوقوع في عجز في ميزان المدفوعات. وتهيمن في الدولة الريعية العقلية التي تنظر إلى عائدات النفط على أنها لا تعدو أن تكون رزقاً وليست جزءاً من نظام إنتاجي. ويلاحظ أن العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة من طرف واحد، فهي تقرر كل شيء، وتوفر كل شيء، وتوزع كل شيء، وبالتالي فإن محور العلاقة بين المواطن والدولة يتمحور حول مقدار ما يحصل عليه منها من مال أو خدمات[14].

3. علاقة الاقتصاد الريعي بالمسار الديمقراطي.:

([12]) جاوي سوميه، "أثر الاقتصاد الريعي على التمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 5.

([13]) Matthew Gray, (2011), "A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf", **op. cit.**, P 6.

([14]) حامد عباس محمد المرزوك، "سمات الدولة العربية الريعية":

http://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&lcid=19900

ظهرت في أدبيات الاقتصاد السياسي العديد من الدراسات التي تهتم بكشف العلاقة بين الاقتصاد الريعي والديمقراطية يأتي في مقدمتها دراسة جورج قرم بعنوان: الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الحالة العربية، التي خلصت إلى أن الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج هو المدخل المناسب إلى الحياة الديمقراطية[15]. وتطرق كنعان غريب عبدالله إلى العلاقة بين الاقتصاد الريعي والنظام السياسي في دراسته الموسومة: "أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي"، التي خلصت إلى أن تبني الاقتصاد الريعي يؤدي إلى ظهور نظام سياسي غير قابل للمساءلة[16]. إما محليًا، فقد تطرق ناصر بوخشيم إلى دور الاقتصاد السياسي في تعطيل الديمقراطية في دراسته: "ثقافة اقتسام الثروة بدلاً من إنتاجها"، والتي أكدت على أن اقتصاد الريع يولد طبقة سياسية واجتماعية تعمل بما تحقق لديها من مكانة على إعاقة التحول نحو التنويع الاقتصادي مثلما تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعطل الديمقراطية[17]، وفي سياق هذه العلاقة يضع مايكل روس في تحليلاته آليات شكلت العلاقة بين الوفرة النفطية وغياب الديمقراطية وهي:

1.3. الأثر الضريبي (Tax effect):

تعزز الضرائب عادة وجود التمثيل وبالتالي المجالس النيابية، وبالخصوص يؤكد ج. لوشيان أن عائدات النفط تفتت هذه الصلة، بحيث تصبح عملية جمع الضرائب غير ذات أهمية، وليست مطلباً ملحاً للسلطة السياسية واهتماماتها. وبذلك تتحرر الحكومة من محاسبة دافعي الضرائب كمصدر دخل الدولة في الدول غير الريعية؛ والمساءلة إلى درجة تمكن الدولة الريعية أن تصبح مستقلة عن المجتمع، وهو ما يقلل من فرص المشاركة السياسية. ويضع مايكل روس تفسيراً للعلاقة بين المواطنين والحكومة في الدول المنتجة للنفط، بأنه عندما تُمول الحكومات عبر فرضها ضرائب تصبح أكثر تقيداً من قبل مواطنيها؛ لكن عندما تُمول من عائدات النفط، تصبح أقل عرضة للضغوطات العامة. وهذا يتوافق مع شعار الثورة الأمريكية "الضرائب من دون تمثيل"، الذي يتعارض مع الشعار السائد اليوم في الدول النفطية الريعية وهو "لا تمثيل من دون ضرائب".

2.3. تأثير الإنفاق (Effect of expenditure):

توفِّر عوائد النفط وتوزيعها من الدولة إمكانية الحصول على الدعم وتأييد وكسب الرأي العام؛ فالدولة بإنفاقها على التوظيف تصبح في بعض الدول الريعية أكبر مستخدم وموظف للموارد البشرية، وبذلك تكرس تبعية المجتمع لها، وتستقطب شرائح وفئات مجتمعية واسعة بتوزيع العطايا والمنافع لفئات أو جماعات بعينها بهدف تعزيز الولاء وكسب المؤيدين والمنتفعين، وتقوية العلاقة مع الموالين، وضمان دعمهم وتأييدهم لها، وهو ما يحبط أية محاولة ذات دوافع اقتصادية عند بعض الأفراد أو الجماعات المعارضة بالمطالبة بديمقراطية تمثيلية ومشاركة سياسية، ولم يتبق سوى بعض الأفكار الدينية أو الأثنية التي ربما تصبح قادرة على تحشيد نوع من المعارضة للسلطة الحاكمة، وفي الغالب لا يمكنها تعبئة معارضة حقيقية لهشاشتها ومحدودية قاعدتها الشعبية.

3.3. تأثير القمع (Effect of repression):

([15]) جورج قرم، "الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الحالة العربية"، محاضرة ألقيت في قصر قرطاجة في تونس يوم 14 جوان/ حزيران 2014،

http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=final%20tunis%20text%20june%20014.pdf

([16]) كنعان حمة غريب عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص 595.

([17]) عبدالناصر عزالدين بوخشيم، "الدولة الريعية، ثقافة اقتسام الثروة بدلا من إنتاجها"، **مجلة مركز البحوث الاقتصادية**، المجلد الرابع والعشرون، العددان الأول والثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ص 24.

تساعد عوائد النفط الدولة في الحصول على العوائد التي يخصص جزء كبير منها في الإنفاق على التسلح واستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية التي تحتاجها الأجهزة الأمنية القمعية في الدولة. وبسبب عدم حاجة الدولة للمواطنين في إداء وظيفتها الاستخراجية لكسب الدعم والتأييد الشعبي، فإن ذلك لا يمنعها من استخدام كافة وسائل القهر والإكراه ضد المعارضين والرافضين للنظام القائم للبقاء والاستمرار في السلطة.

4.3. تكوين المجاميع (Formation Group):

ويجري ذلك عبر تقديم الامتيازات والتسهيلات المالية، كما من شأن ذلك أن يقف حائلًا أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم، وفي الوقت نفسه تنظم الدولة أنصارها في إطار أجهزتها ليأتمروا بأمرها. لذلك من الصعب تشكيل مجتمع مدني مستقل عن الحكم، فكل فروع المجتمع المدني مثل الأحزاب والمؤسسات المدنية وغير الحكومية هي منظمات شكلية ليس لها القدرة على المساءلة والشفافية في العلاقات الاجتماعية والقيام بالرقابة على مؤسسات الحكم.

4. النفط الليبي والاقتصاد الريعي:

تُعد أسعار النفط أحد أهم المتغيرات التي تؤثر في أداء الاقتصاد العالمي، وذلك لتأثيراتها المختلفة على اقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية على السواء. غير أن تطور أسعار النفط لم يكن بوتيرة ثابتة، بل وفقا للاحتكارات النفطية، وما تقتضيه مصالح الشركات الكبرى، ومحاولات الدول المنتجة للنفط التأثير في الأسواق العالمية[18]. وجاءت هذه التقلبات الناتجة عن اختلالات في محددات العرض أو الطلب وما تحدثه من تقلبات حادة في أسعار النفطي إما بالارتفاع أو الانخفاض. وبالخصوص يمكن الإشارة إلى حدثين مهمين خلال حقبة سبعينيات القرن الماضي، تتمثل الأول في استخدام العرب للنفط في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973 كسلاح في الصراع العربي– الإسرائيلي، وكان من نتائجه ارتفاع أسعار النفط لأكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 12 دولاراً أمريكي للبرميل في عام 1974[19]. وتمثل الثاني في اندلاع الثورة الإيرانية عام 1978–1979، وما نتج عنها من انخفاض كبير في إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية[20].

1.4. علاقة أسعار النفط بنصيب دخل الفرد:

الجدول رقم (1): يوضح متوسط دخل الفرد السنوي في ليبيا (بالأسعار الثابتة لسنة 2003– بالدينار الليبي)

السنة	أسعار النفط الليبي المعلنة	الناتج المحلى الإجمالي بالمليون دينار	عدد السكان بالمليون نسمة	متوسط دخل الفرد "دينار"
1970	1.80	8915.7	1.963	4542
1975	12.17	20012.5	2.595	7709
1980	27.17	30130.5	3.181	9472
1985	28.00	24235.6	3.618	6699
1990	17.52	21426.1	4.525	4735
1995	17.00	24308.3	4.799	5065
2000	28.40	26077.4	5.427	4805
2005	54.40	43558.6	5.324	8665
2010	77.50	52009.9	6,265	8400

المصدر:

قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2009.

([18]) عماد الدين محمد المزيني، "العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص ص 319-322.

([19]) قطوش رزق وبن الوكيل رمضان، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على أسواق النفط في الجزائر: مقاربة تحليلية"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 179.

([20]) المرجع السابق، ص 180.

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962– 2000، مجلس التخطيط العام، 2001.

التقرير السنوي الثاني والخمسون لمصرف ليبيا المركزي لسنة 2008، ص 42.

التقرير السنوي الثالث والخمسون لمصرف ليبيا المركزي لسنة 2009، ص 39.

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على قطاع النفط مما يجعله عرضة لتقلبات السوق العالمية للنفط، وانعكس ذلك في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد اللَّذَيْنِ يلاحظ أنهما متذبذبان بشكل كبير تبعا لتذبذب أسعار النفط، بعبارة أخرى فإن بيانات الجدول السابق توحي أيضاً بتأثير تقلبات العوائد النفطية خلال فترة الدراسة هبوطاً وصعوداً على نمو الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما وأن الاقتصاد الليبي كان قد تعرض إلى أزمات قوية وحادة خلال فترة الحصار الغربي الاقتصادي (1987–1996).

لقد انعكست تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد في ليبيا خلال فترة الدراسة، فتراوحت بين الارتفاع والهبوط وفقا للتغييرات التي طرأت على أسعار النفط في الاسواق العالمية، فقد سجل متوسط دخل الفرد في عام 1970 نحو 4542 ديناراً ليبياً، وهذا يتوافق مع الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 8915.7 مليون، وفي عام 1975، ارتفع متوسط دخل الفرد الليبي إلى 7709 دينار ليبي، وهذا يرجع للارتفاع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام، حيث بلغ 20012.5 مليون دينار، وترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي بلغت في عام 1975 نحو 12.17 دولار أمريكي للبرميل، لقد جاء هذا الارتفاع الهائل في أسعار النفط نتيجة للصدمة النفطية الأولى 1973–1978.

وتعكس الأرقام التي وردت في الجدول السابق الارتفاع الكبير في متوسط دخل الفرد في عام 1980 الذي يعكس الارتفاع في أسعار النفط والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو 30130.5 مليون دينار ليبي، وفي ذات الوقت أرتفع عدد السكان بشكل مطّرِد إلى 3.181 مليون نسمة في نفس العام، وترجع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط إلى صدمة النفط الثانية 1979–1980 نتيجة للثورة الايرانية التي أدت إلى تعثر قطاع النفط الإيراني وتوقف إمدادات إيران من النفط، إضافةً إلى انخفاض إنتاج العراق إر اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980، حيث وصل السعر الرسمي للخام العربي الخفيف في عام 1979 في المتوسط إلى نحو 22.74 للبرميل ثم قفز ليصل في عام 1980 في المتوسط إلى 27.17 دولاراً للبرميل الواحد.

كما تشير الأرقام في الجدول السابق إلى ثبات أسعار النفط عند مستوى 28 دولاراً للبرميل، وحققت ليبيا ناتجاً محلياً إجمالي وقدره 24235.6 مليون دينار ليبي، في حين انخفض متوسط دخل الفرد الليبي إلى 6699 ديناراً ليبياً، وربما يعزَى هذا الانخفاض إلى ارتفاع عدد السكان الذي وصل إلى 3.618 مليون نسمة. ويلاحظ ايضا انخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية إلى 17.52 دولار للبرميل، وهو ما انعكس سلبا على الناتج المحلي الإجمالي الذي حقق نحو 21426.1 مليون دينار، وهو ما انعكس سلباً على متوسط دخل الفرد في تلك الفترة، حيث انخفض إلى 4735 دينار ليبي.

وتشير إحصائيات عام 1995 إلى ثبات أسعار النفط، بحيث لم تختلف عن أسعار 1990، ورغم ذلك فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قليلة فوصل إلى 24308.3 مليون دينار، وقد أسهم ذلك في ارتفاع متوسط دخل الفرد إلى 5065 ديناراً ليبياً، وفي ذات الوقت عادت أسعار النفط للارتفاع إلى مستويات قياسية، فوصلت إلى 28.40 دولاراً للبرميل الواحد، وهو ما أسهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى 26077.4، أما متوسط دخل الفرد فقد انخفض بنسبة قليلة عند مستوى 4805 ديناراً ليبياً.

وتؤكد الأرقام في الجدول السابق الارتفاع الهائل في أسعار النفط، حيث بلغت 54.40 و 77.50 خلال عامي 2005 و 2010 على التوالي، وبالمثل فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 43558.6 وحقق متوسط دخل الفرد ارتفاعا

ملحوظا بحيث وصل إلى 8665 ديناراً ليبياً في عام 2005. وقد استمر هذا الارتفاع، فقد وصلت أسعار النفط في عام 2010 إلى 77.50 دولار، وهذا يُعد رقما قياسيا مقارنة بأسعار النفط في السنوات السابقة. لقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي بحيث وصل في عام 2010 إلى 52009.9 مليون دولار، وبالمثل فقد ارتفع متوسط دخل الفرد في نفس العام إلى 8400 ديناراً ليبياً.

ويتبين من العرض السابق أن قطاع النفط هو المحدد الرئيس للناتج المحلي الإجمالي، وكذلك متوسط دخل الفرد، إذ يلاحظ ارتباطهما بتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعا وهبوطاً، كما يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في عام 1975 متأثرا بصدمة النفط الأولى لعام 1974/1973 التي ارتفعت فيها أسعار النفط بشكل قياسي، كما بينت البيانات في الجدول السابق ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى في عام 1980 كنتيجة لارتفاع الأسعار بسبب صدمة النفط الثانية عام 1980/1979. كما يتضح انخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1985 إلى عام 2000، وذلك بسبب العقوبات الأمريكية والغربية على ليبيا في تلك الفترة، ثم ما لبث أن ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 إلى 2010، وذلك بسبب فك الحصار على ليبيا بعد تسوية قضية لوكربي والعقوبات الأمريكية أحادية الجانب.

2.4. الأهمية النسبية لصادرات وإيرادات النفط:

الجدول رقم (2) يوضح الأهمية النسبية للصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1970–2010)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات النفطية (مليون دينار)	النسبة %	الصادرات غير النفطية (مليون دولار)	النسبة %	إجمالي الصادرات
1970	8915.7	699.1	90.8	71.0	9.2	770.1
1975	20012.5	1925.3	93.8	127.9	6.2	2053.2
1980	30130.5	6486,4	99.2	51.5	0.8	6537.9
1985	24235.6	3184.3	86.7	488.9	13.3	3673.2
1990	21426.1	3085.1	95.0	162.4	5.0	3247.5
1995	24308.3	2470.4	79.3	645.7	20.7	3116.1
2000	26077.4	3841.9	62.1	2343.7	37.9	6185.6
2005	43558.6	30312.2	75.7	9643.0	24.3	39955.2
2010	52009.9	59850.0	97.1	1808.0	2.9	61658.0

المصدر:

قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2009،

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962– 2000، مجلس التخطيط العام، 2001.

التقرير السنوي الثاني والخمسون لمصرف ليبيا المركزي لسنة 2008، ص 42.

التقرير السنوي الثالث والخمسون لمصرف ليبيا المركزي لسنة 2009، ص 39.

تشير بيانات الجدول السابق (2) إلى مدى هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970–2010)، حيث تراوحت هذه النسبة من 62.1% إلى 99.2%، كما سجلت الصادرات النفطية أهمية نسبية مرتفعة بوضوح في الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة. كما توضح بيانات الجدول السابق ضآلة نسبة إسهام الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات وفي الناتج المحلي الإجمالي، فعند مقارنة هذه النسبة بنظيرتها في الصادرات النفطية، نجد أن الأولى منخفضة بوضوح طيلة سنوات فترة الدراسة (1970–2010)، حيث لم تتجاوز

نسبة إسهامها 37.9% في الناتج المحلي الإجمالي ذلك في عام 2000، كما يتضح أيضاً عدم استقرار قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية خلال فترة الدراسة، وهذا يرجع لتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الجدول رقم (3): يوضح الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات للفترة (1970–2010)

السنة	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	النسبة %	الإيرادات غير النفطية (مليون دينار)	النسبة %	إجمالي الإيرادات مليون دينار)
1970	484.0	84.8	86.5	15.2	570.5
1975	1324.0	81.3	304.3	18.7	1628.3
1980	5951.1	87.4	857.4	12.6	6808.5
1985	1846.0	61.3	1166.0	38.7	3012.0
1990	1386.0	56.8	1055.4	43.2	2441.4
1995	2284.0	48.2	2453.8	51.8	4737.8
2000	2203.0	37.7	3640.6	62.3	5843.6
2005	34378.0	88.3	4565.3	11.7	38943.3
2010	55713.0	90.6	5790.1	9.4	61503.1

المصدر:

البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1962–2006م، بنغازي: مركز البحوث العلوم الاقتصادية، ديسمبر، 2010)، ص ص201–215.

التقرير السنوي الرابع والخمسون لمصرف ليبيا المركزي لسنة 2010، ص 39.

تشير البيانات التي احتواها الجدول السابق (3) إلى هيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، حيث سجلت 37.7% في عام 2000، وهي أقل نسبة خلال فترة الدراسة. كما سجلت الصادرات النفطية أهمية نسبية مرتفعة بوضوح في الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة. وتوضح بيانات الجدول السابق أيضاً ضآلة نسبة إسهام الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات وفي الناتج المحلي الإجمالي، فعند مقارنة هذه النسبة بنظيرتها في الصادرات النفطية، نجد أن الأولى منخفضة بوضوح طيلة سنوات فترة الدراسة (1970–2010)، حيث لم تتجاوز نسبة إسهامها 62.3% في الناتج المحلي الإجمالي ذلك في عام 2000م، ويمكن تفسير في انخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع الإيرادات غير النفطية في العام 2000 إلى تأثير الحصار الاقتصادي من جهة، وانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى. كما يتضح أيضاً عدم استقرار قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية خلال فترة الدراسة، وهذا يرجع لتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3.4. الأهمية النسبية للنفط في الناتج المحلي:

يُعد هيكل الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا لمدى إسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبالنظر إلي الإحصائيات المتاحة من إسهام الأنشطة الاقتصادية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي خلال الفترة الماضية، يتبين استمرار هيمنة القطاع النفطي، إذ مازال يستحوذ على أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970– 2009)، وكما هو مبين بالجدول (4).

الجدول رقم (4): يوضح الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة لعام 2003
(نسب مئوية)

السنة	الناتج المحلى الإجمالي (المليون دينار)	الناتج المحلي النفطي (مليون دينار)	% من الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي (مليون دينار)	% من الإجمالي
1970	8915.7	5625.8	%63.1	3289,9	%36.9
1975	20012.5	10686.7	%53.4	9325.8	%46.6
1980	30130.5	18620.7	%61.8	11509.8	%38.2
1985	24235.6	10809.1	%44.6	13426.5	%55.4
1990	21426.1	8420.5	%39.3	13005.6	%60.7
1995	24308.3	7705.7	%31.7	16602.6	%68.3
2000	26077.4	9857.3	%37.8	16220.1	%62.2
2005	43558.6	24324.2	%55.8	19234.4	%44.2
2010	52009.9	23379.6	%45.0	28630.3	%55.0

المصدر: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962–2010، مجلس التخطيط العام، الكانون (ديسمبر) 2001م.

ولقد استهدفت الاستثمارات الضخمة التي نفذت خلال العقود الماضية، إحداث تغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني لصالح الأنشطة الاقتصادية غير النفطية تمشياً مع الاستراتيجيات الإنمائية لخطط التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، فازداد إسهام الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث كان ينمو بشكل متزايد نتيجة للإسهام النشط للقطاع الخاص، لأن النظام الاقتصادي كان مختلطاً حتى منتصف السبعينيات. وما يبرر نمو مساهمة القطاع غير النفطي منذ التسعينيات وحتى سنة 2000 هو بسبب انخفاض أسعار النفط وانحسار الإيرادات النفطية، وليس بسبب نمو القطاع غير النفطي. أما الناتج الإجمالي لنشاط استخراج النفط والغاز فقد سجل انخفاضاً في إسهامه في الناتج المحلى الإجمالي وفقاً للأسعار الجارية خلال العقود الماضية وذلك مقارنة بمساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية خلال نفس الفترة، وتجدر الإشارة أن هذا الانخفاض لم يكن بسبب النمو الكبير في نسبة الفعالية الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية غير النفطية، بل كان نتاجاً للانخفاض المزدوج في أسعار وكميات إنتاج النفط والغاز، ولقد اتبعت ليبيا سياسة ترشيد إنتاج النفط الخام منذ بداية السبعينيات، فقد تم خفض معدل إنتاج النفط من 3.3 مليون برميل يومياً عام 1970 إلى 1.8 مليون برميل يومياً عام 1980،ثم تراوحت كميات الإنتاج بين (1.0 – 1.5) مليون برميل يومياً خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات، كما انخفضت أسعار بيع إنتاج النفط الخام الليبي انخفاضاً حاداً من 41 دولاراً للبرميل عام 1981 إلى 16.78 دولار للبرميل عام 1995 والى 12.85 دولاراً للبرميل عام 1999 وإلى أقل من 10 دولارات للبرميل في تلك الفترة، ثم تراوحت أسعار بيع البرميل الواحد بين 23–25 دولار للبرميل خلال عامي2000، 2001، وازدادت لتصل إلى أرقام قياسية خلال العقد الحالي.

5. المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي:

لقد نتج عن عمليات التحديث والتنمية التي صاحبت اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية خلال حقبة ستينيات القرن الماضي، ظهور وتنامي العديد من المشاكلات والتعقيدات السياسية والاجتماعية، وهو ما تسبب في تآكل شرعية

النظام الملكي، وتراجع شعبيته وقدرته على الاستجابة لضغوط البيئتين الداخلية والخارجية[21]. وفي الوقت التي ارتفعت فيه وتيرة الانقلابات العسكرية في أغلب دول المنطقة العربية، استلهمت جيل الشباب في ليبيا جملة من الأفكار الاشتراكية والشعارات الناصرية القومية، والتي من خلالها تمكنت ثلة من صغار الضباط الليبيين فيما عرف بحركة الضباط الوحدويين الأحرار من الاستيلاء على السلطة والانقلاب على النظام الملكي الذي حكم البلاد خلال المُدة من 24 ديسمبر 1951 إلى الأول من سبتمبر 1969[22].

1.5. تأصل نزعة الاستفراد بالسلطة:

نجحت الثورة الليبية، وتمكّن مجلس قيادة الثورة من الاستيلاء على السلطة دونما مشقة أو عناء ووصفت بالبيضاء أي دون إراقة للدماء[23]، وتمكن أن يحكم البلاد رسمياً حتى إعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977. يتكون هذا المجلس من اثنى عشر عضوا جميعهم من العسكريين يترأسهم العقيد معمر القذافي الذي مارس عليهم قدراً كبيراً من الهيمنة والنفوذ، بحيث ظلّ يستحوذ على أغلب المناصب القيادية في الدولة، والتي شملت رئيس مجلس قيادة الثورة، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع، ورئيس مجلس الأمن القومي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس مجلس التخطيط الأعلى، ورئيس المجلس الأعلى للإرشاد القومي، ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي، وقائداً الثورة بعد 2 مارس 1977 حتى نهاية النظام في 20 أكتوبر 2011[24].

لقد راودت العقيد معمر القذافي فكرة الاستفراد بالسلطة منذ البداية، فعمل على التخلص من منافسة أعضاء مجلس قيادة الثورة، بحيث لم يبق منهم في المشهد السياسي صبيحة السابع عشر من فبراير 2011، إلا ثلاثة أعضاء والرئيس: العقيد معمر القذافي، الفريق أول أبوبكر يونس جابر، الفريق مصطفى الخروبي. والفريق الخويلدي الحميدي، أما باقي الأعضاء فمنهم من تنحى طواعية الرائد محمد نجم والرائد مختار القروي (استقالا باكراً)، النقيب أمحمد المقريف (توفى أثر حادث سير في 1972)، الرائد عوض حمزة (خضع للإقامة الجبرية حتى مطلع 2011)، الرائد عبدالمنعم الهوني (انسحب طواعية من المشهد السياسي)، النقيب عمر المحيشي (فرّ خارج البلاد عقب محاولة انقلابية فاشلة في عام 1975)، الرائد بشير هوادي (خضع للسجن ثم الإقامة الجبرية حتى مطلع 2011)، الرائد عبدالسلام أحمد جلود (تم تهميشه سياسياً في تسعينيات القرن الماضي)[25].

لقد بدأت جذور الخلاف بين القذافي ورفاقه منذ وقت مبكر، وتمثل ذلك في عديد المحاولات الانقلابية الفاشلة التي انخرط فيها بعض منهم، والتي من أهمها محاولة المقدم آدم حواز والمقدم موسى أحمد في 7 ديسمبر 1969، ومحاولة الرائد عمر المحيشي في 13 أغسطس 1975[26]. تم تطور ذلك إلى خلافات مع شريحة كبيرة من المثقفين

([21]) محمد زاهي بشير المغيربي، "التحديث وشرعية المؤسسات السياسية: النظام الملكي الليبي 1951–1969"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد 21، العدد الثالث / الرابع، خريف/شتاء 1993، ص 50.

([22]) الرائد عبدالمنعم الهوني، "شريك في ثورة الفاتح يفتح دفاترها من منفاه . الرئد عبدالمنعم الهوني يتذكر : انتزعنا رشاش المحيشي وأنقذنا القذافي من الموت": **صحيفة الحياة**، http://www.alhayat.com/article/1882719

([23]) للمزيد من التفاصيل حول ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، أنظر: ميريلا بيانكو، **القذافي رسول الصحراء**، (بيروت: دار الشورى، 1974).

([24]) عبدالرازق محمد جعفر، "قصة ثورة الفاتح من سبتمبر 1969"، **صحيفة المثقف**، العدد: 4574، الجمعة 15 – 03 – 2019، أنظر: http://www.almothaqaf.com/memoir/880111-1969

([25]) القذافي وتصفية أعوانه.. كيف ولماذا؟ http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Preview=No&ArticleID=14350

([26]) مقابلة مع أحمد قذاف الدم :"الملازم أول معمر شكل «تنظيما عسكريا للثورة» ثم أزاح رفاقه عن الحكم بقسوة"، **الشرق الأوسط**، السبت – 2

باختلاف توجهاتهم الوطنية والقومية واليسارية، ويتبين ذلك من خلال الحوارات التي دارت في بعض المقابلات الشخصية بين العقيد معمر القذافي وبعض المثقفين في الجامعات، وكانت جميعها تؤكد على النهج الديمقراطي بعودة العسكريين الذين قاموا بالثورة المسلحة إلى ثكناتهم، والتأكيد على مدنية الدولة الليبية، وترتيب البيت الداخلي الليبي من جهة، والتطرق إلى المشاكلات الخارجية من جهة أخرى[27].

لقد أصدر النظام السابق الكثير من القرارات والقوانين التي تستهدف المعارضة، منها قرار حماية الثورة في ديسمبر 1969، وقانون تجريم الحزبية في مايو 1972، وقانون منع الإضرابات والاعتصامات وكافة وسائل الاحتجاج المدنية في إبريل 1972، وإخضاع الصحافة لسيطرة الدولة[28]. وبذلك لم يكن غريباً في ضوء كل ذلك أن تشهد الأعوام 1973، 1974 وبدايات عام 1975 تعاظم النشاط القمعي للأجهزة الأمنية، وتمثل ذلك في حملات اعتقال للأشخاص والاعتداء على الأرواح والممتلكات، وتركزت تلك الحملات على المعارضين من المثقفين سواءً أكانوا طلاباً أو موظفين وتجاراً ومنتسبي القوات المسلحة، بل أدت إلى تدمير معنى السلطة والمؤسسات وحكم القانون. لقد بذل القذافي جهودا متواصلة وقام بدعاية مكثفة لإقناع الناس بنموذجه الفريد، إلا أن ذلك لم يمنع من عزوف الناس عن حضور المؤتمرات الشعبية، وهو ما دفعه للجوء إلى تدابير متعددة لخلق حراك سياسي واجتماعي لصالحه ولتقوية نظامه، فشملت هذه المحاولات تطبيق مبادرات عديدة مثل الجمهرة، وتطبيق أفكار مثل "السلطة شعبية والإدارة ثورية" وإنشاء القيادات الشعبية الاجتماعية، والروابط الشبابية، وغيرها من الآليات التي ابتدعها لإحكام السيطرة وإشاعة مناخ مصطنع من التأييد الشعبي. هكذا ومع أن القذافي حافظ على استخدام التوجهات الأيديولوجية القومية والإسلامية، والحديث عن المثل العليا للديمقراطية والعدالة والمساواة، فقد كشفت السياسات الممارسة تناقضا واضحاً بين الفكر والممارسة العملية[29].

وعندما تمكّن القذافي من تصفية معظم معارضيه في الداخل، اتجه لمواجهة المعارضة في الخارج ممن وصفهم "بالكلاب الضالة". لذلك فلقد شهد النصف الأول من الثمانينات حملات اغتيال متزايدة لأعضاء المعارضة الليبية في الخارج. لقد هددهم بقوله: "هم أحرار في السفر حتى إلى القطبين الشمالي أو الجنوبي إذا أرادوا، ولكن إذا انتقدوا الثورة فستتم ملاحقتهم حيثما وجدوا". وبذلك أصبح كل ليبي أظهر معارضته أو انتقاده للنظام السابق هدفا للتصفية الجسدية من خلال خلايا سرية وفرق خاصة بالاغتيالات والتصفيات، ونفذت الكثير من الاغتيالات في الخارج[30].

2.5. التحولات البنيوية والسياسية المتسارعة:

لقد مكنت موارد النفطة الهائلة النظام السابق وقيادته من الخوض في تجارب سياسية عديدة، تدور ظاهرها تعزيز المشاركة السياسية، ووفي جوهرها الاستحواذ على السلطة، وبالخصوص يمكن تقسيم التجارب السياسية التي مرت بها البلاد خلال فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل أساسية:

1.2.5. مرحلة الاتحاد الاشتراكي العربي (1969-1973):

تمثلت الخاصية الرئيسة في هذه المرحلة في الدور الذي أدته القوات المسلحة التي كانت أداة التغيير وعنصراً أساسياً في بنية السلطة، ومن أهم أحداث هذه المرحلة هي تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي[31]، وقد شكل الخطاب

ذو الحجة 1435 هـ - 27 سبتمبر 2014 مـ: https://aawsat.com/home/article/189511

([27]) أحمد الزروق الرشيد وآخرين، "أثر حظر العمل والتنظيم الحزبي في ليبيا على تشوّه الثقافة السياسية تجاه الظاهرة الحزبية خلال الفترة 1951-2010"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، برلين، المركز الديمقراطي العربي، العدد 13 كانون الثاني، 2019، ص

([28]) القانون رقم 1972/17 بشأن تجريم الحزبية، **الجريدة الرسمية**، السنة العاشرة، العدد 29، 1972.

([29]) يوسف محمد جمعة صواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 3.

([30]) يوسف محمد جمعة صواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

([31]) هنري حبيب، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، ترجمة شاكر ابراهيم (طرابلس: المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والمطابع، 1981) ص 34.

السياسي وسيلة مهمة لنقل الأفكار والآراء السياسية، وأسهمت خطابات أخرى في مناسبات مختلفة في تأسيس المنظور الإيديولوجي للثورة. ومن أهم الخطابات، خطاب 22 سبتمبر 1969، وخطاب 5 نوفمبر 1969[32].

لقد كانت تجربة تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي إحدى أهم الخطوات التي شكلت البنية الأيديولوجية في هذه المرحلة، حيث نجد تأثير ثورة 23 يوليو وقائدها جمال عبدالناصر على الثورة الليبية منذ قيامها كبيراً، وذلك من خلال توافق الشعارات وهي: الحرية، والاشتراكية، والوحدة[33]. وبالخصوص وضعت ندوة الفكر الثوري في 5 مايو 1970 أسس التجربة الجديدة. بصفة عامة.

2.2.5. مرحلة الثورة الشعبية (1973–1977).

بدأت هذه المرحلة بخطاب القذافي في 15 إبريل 1973 بمدينة زوارة، وتمثل هذه النقاط برنامجا للثورة الشعبية أو الثقافية التي ستبدأ بتشكيل لجان شعبية في كل مدينة وقرية ومدرسة ومصنع وجامعة ومطار...، الخ، والنقاط الخمس: تعطيل كافة القوانين التي كان معمولاً بها، تطهير البلاد من جميع الحزبيين الذين وصفهم القذافي في ذلك الخطاب بالمرضى، الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب، والزج بالنخبة في السجون والمعتقلات، إعلان الثورة الإدارية، إعلان الثورة الثقافية[34].

يمثل إعلان الثورة الثقافية أهم خصائص هذه المرحلة، التي تم فيها تثوير البِنَي الإدارية للحكومة من منظور ورؤية القذافي، وإلغاء القوانين القديمة، إضافة إلى تشكيل اللجان الشعبية، وكان الهدف أن تصبح هذه اللجان السلطة الرسمية في المحافظات والبلديات، وإدارة المؤسسات والشركات العامة والخاصة والكليات والجامعات الليبية[35]، وستتم مناقشة الثورة الثقافية بدرجة أوسع في الفصل الثاني.

3.2.5. مرحلة سلطة الشعب "النظام الجماهيري" (1977–2010):

تأثرت هذه المرحلة بهيمنة مقولات الجزء الأول من الكتاب الأخضر، الذي صدر في يناير 1976، فقد شكل هذا الكتاب تحولاً جذرياً في البنية السياسية والفكرية في ليبيا، كما تم في هذه المرحلة حل الاتحاد الاشتراكي العربي، وتولي مؤتمر الشعب العام وظائفه الأساسية، وفي هذه المرحلة أيضاً تم الإعلان عن قيام "سلطة الشعب"، في الثاني من مارس 1977، ايذاناً بتحول ليبيا من جمهورية إلى جماهيرية، كذلك فقد شهدت هذه المرحلة ظهور اللجان الثورية في السادس من نوفمبر عام 1977، حيث كان الإعلان عن تأسس أول "لجنة ثورية" بجامعة طرابلس معلنة عن استعدادها للاضطلاع بالمهام التالية: تحريض الجماهير على ممارسة السلطة، ترسيخ سلطة الشعب، ممارسة الرقابة الثورية، تحريك المؤتمرات الشعبية، ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات، حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها[36].

لقد سادت هذه الفترة فكرة الديمقراطيّة المباشرة وآلياتها المختلفة من مؤتمرات الشعبية، ولجان شعبية، واتحادات ونقابات وروابط مهنية، ومؤتمر الشعب العام، التي أعلن عنها في مدينة سبها والمعروف "بإعلان قيام سلطة الشعب، الإعلان الذي جاء بمثابة انقلاب سلمي على مجلس قيادة الثورة، منهياً بذلك أي دور رسمي لأعضائه في الحياة السياسية، والذي من خلاله ألغي الإعلان الدستوري المؤقت. وبذلك يمكن القول إن هذه المرحلة من أهم المراحل التي مرت بها

([32]) **المرجع السابق**، 40.

([33]) آمال سليمان العبيدي، "**بوادر الإصلاح السياسي وأثره علي سياسات تمكين المرأة في ليبيا**"، في محمد زاهي بشير المغيربي (محرر)، **السياسات العامة: ابحاث مؤتمر السياسات العامة**، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي، 2007، ص 352.

([34]) **السجل القومي**، المجلد السنوي الرابع، 1973/1972م، ص 494.

([35]) آمال سليمان العبيدي، "بوادر الإصلاح السياسي وأثره علي سياسات تمكين المرأة في ليبيا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 353.

([36]) **شروح الكتاب الأخضر**، المجلد الثاني، المبحث (16) (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1996).

البلاد بعد ثورة سبتمبر 1969، وتهدف هذه الفكرة إلى تعزيز سلطة العقيد القذافي، ووضع حد لأي معارضة سياسية بأي شكل كان خارج إطار المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية[37].

لقد عانت ليبيا خلال حقبة حكم القذافي من سياسات وممارسات أرهقت المجتمع وعبثت بموارده ومقدراته، حيث وظفت كل الإمكانيات لتنفيذ التجربة الاشتراكية الثورية التي اعتمدت بالأساس على الحكم المركزي والملكية العامة للثروة وفقاً للمنظور الاقتصادي الاشتراكي، وتوزيع عوائد النفط علي جميع فئات المجتمع دون تمييز، وهو ما دفع بالدولة للسيطرة علي جميع القطاعات، حيث ألغيت في عام مارس 1978 الملكية الخاصة، وتم تطبيق الكثير من المقولات الاشتراكية مثل: "البيت لساكنه"، و "شركاء لا أجراء"، وانحصرت التنمية بالأساس في استغلال عوائد النفط وتوظيفها في إنجاز مشاريع تنموية زراعية كبرى، مثل النهر الصناعي العظيم، وفتح أسواق شعبية كبرى، والغاء التجارة، واغلقت المحلات الخاصة، وأصبحت الدولة هي المستخدم الوحيد[38].

لقد عمل النظام السابق على التخلص على كل من يخالف ما جاء بالنظرية العالمية الثالثة والتي تجسدت في مقولات الكتاب الأخضر، فرأي في نفسه بأنه قيادة لا يستحقها الليبيون. لم يعمل القذافي على التصالح مع المجتمع أو الاصغاء للأصوات التي تخالف آراءه، ولم يهتم بحالة عدم الاستقرار، فأحدث تغييرات هيكلية حكومية، لم تتوقف على مدار أربعة عقود، حيث اتسمت المؤسسات الإدارية والسياسية بعدم الثبات والاستقرار، سواءً بزيادة عدد المؤتمرات واللجان الشعبية أو بتقليصها، وهو ما حال دون مأسسة السياسة والممارسة العملية، وهو ما نظر إليه على أنه الوسيلة الفعالة لمنع تشكل قوى معارضة[39].

لقد عانت الحياة السياسية خلال حقبة نظام القذافي من هيمنة اللون والرأي الواحد، بحيث لم يكن أمام الليبيين فرصة للتعبير خارج حدود ما يسمح به النظام، فلا يوجد صحافة مستقلة أو مجتمع مدني، وتعرضت الأحزاب السياسية للحظر ومنع على الليبيون من أي نشاط حزبي سري أو علني، فالدولة شمولية، وأن أنشأت تنظيمات مجتمع مدني فهي ضمن الكوربوراتية المسيطرة والمهيمنة على كل شيء. لقد استخدم النظام قوة موارد النفط في بناء تحالفات خارجية، لذلك اتجه القذافي إلى تجاهل الشأن الداخلي، واتجه لتحقيق طموحاته ومجده الشخصي في الخارج. من هنا أصبحت الدولة تنفصل بشكل أو آخر عن المجتمع، وتتغاضى عن أي المطالب باستثناء سد المطالبات الحياتية. ومع ذلك حدثت محاولات انقلابية عديدة، كما جرت مظاهرات واحتجاجات في بعض المدن والقرى الليبية، ولكن بفضل التعتيم الإعلامي لم يعلم بها العالم الخارجي[40].

3.5. تنامي النشاط السياسي والعسكري في الخارج:

لقد مكنت إيرادات النفط وما توفره من موارد مالية كبيرة النظام السابق أن يدخل البلاد في تجارب سياسية داخلية، وأن ينفذ سياسة خارجية تعكس طموحات القيادة الليبية في أن تتبوأ البلاد مكانة وقوة إقليمية بين جيرانها العرب والأفارقة،

([37]) حكمت أحمد رجب صبرة، "العلاقة بين النخبة المثقفة والنظام السياسي في ليبيا: دراسة توجهات النخبة المثقفة نحو القضايا السياسية التي تبناها النظام السياسي خلال الفترة 1973–1977"، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية بنغازي، 2015، ص 86.

([38]) فؤاد الصباغ، "استراتيجيات التنمية الاقتصادية بدول شمال إفريقيا"، **المركز الديمقراطي العربي**، 25. مايو 2018: https://democraticac.de/?p=54264

([39]) يوسف محمد جمعة صواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 4.

([40]) أحمد الزروق وآخرون، "أثر حظر العمل والتنظيم الحزبي في ليبيا على تشوّه الثقافة السياسية تجاه الظاهرة الحزبية خلال الفترة 1951–2010"، مرجع سبق ذكره، ص 166.

وأن تؤدي القيادة الليبية دوراً ثورياً عالمياً في مختلف بقاع العالم، وجاء ذلك في شكل المنح والمساعدات والدعم الاقتصادي الذي قدمته ليبيا للكثير من حركات التحرر الثورية العالمية، سواءُ استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، وأشارت الخارجية الأمريكية إلى أن المساعدات التي منحتها الحكومة الليبية قد تجاوزت 100 مليون دولار[41]، بحيث أصبحت ليبيا الداعم الأكبر ماليا وعسكريا لجميع حركات التحرر الثورية المعارضة للغرب الإمبريالي في جميع أنحاء العالم، ووقفت مواقف مشرفة من القضايا العربية والقضايا التحررية [42]. وبذلك أصبحت ليبيا السند القوي لجميع حركات التحرر والحركات الشعبية المناهضة للسيطرة الأجنبية، سواء أكانت سياسية كحكم المستعمرات، أو اقتصادية كإمبريالية المساعدات لذلك كان سعي ليبيا هو إمداد الدول الصديقة والشعوب المتحررة بالمساعدات التنموية التي تحتاجها عملية البناء والعمل على درء الهيمنة الإمبريالية على هذه الشعوب[43].

لقد تجسّد التدخل العسكري الليبي في بداية الأمر في دعم الحركة الوطنية اللبنانية بعد اندلاع الحرب الأهلية عام 1975، حينها انقسم اللبنانيون إلى طرفين، الأول الجبهة اللبنانية التي كانت تشمل الأحزاب المسيحية، والثاني في الحركة الوطنية التي كانت تضم أحزابا وقوى تنادي بإصلاح النظام والدفاع عن القضية الفلسطينية. كما دعمت ليبيا الفصائل اللبنانية في الحرب الأهلية بالمال والسلاح، وكان ذلك بالتنسيق مع السوريين إبان الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982، فأرسلت لواء مجحفلاً من القوات الخاصة الليبية إلى سهل البقاع، فأقاموا فيها قاعدة ارتباط عسكرية في منطقة ظهر البيدر في جبل لبنان ليس ببعيد عن الحدود مع سوريا للتنسيق مع الفصائل اللبنانية والفصائل الفلسطينية الموجودة في لبنان، والتي كانت ليبيا على علاقة وطيدة معها أمثال الجبهتين الشعبية والديمقراطية.

وتدخلت ليبيا عسكريا في أوغندا وتجسّد ذلك في دعمها للرئيس الأوغندي الأسبق عيدي أمين داده في الحرب الأوغندية – التنزانية التي اندلعت بين البلدين بداية النشاط العسكري الليبي خارج الحدود بعد ثورة سبتمبر 1969، حيث فشلت القوات الليبية متمثلة في وحدات مدفعيّة وصواريخ ليبيّة وبعض القوات غير النظامية التي أرسلت جوا إلى أوغندا بهدف حماية عيدي أمين داده الذي أطيح بنظامه في عام 1979[44].

ومن أسباب هذه الحرب رغبة القيادة الليبية ضمَّ إقليم أوزو الحدودي باعتباره كان جزءاً من ليبيا قبل الاتفاقية الفرنسية – الإيطالية في عام 1935، التي أصبح بموجبها هذا الإقليم جزءاً من دولة تشاد، إلى جانب الرغبة في تشكيل تحالف إسلامي لتوسيع نفوذ ليبيا في قارة أفريقيا. وبذلك فقد أصبحت ليبيا منذ 1972 إلى 2011 طرفا أساسيا في جميع الحروب في تشاد بل تدخلت بشكل مباشر حتى تمكنت من دخول العاصمة نجامينا في عام 1982، ثم عادت ثانية لتدعم الرئيس كوكني واداي ضد الرئيس حسين حبري عام 1986–1987، والتي تكبدت فيها ليبيا خسائر فادحة في الأرواح والمعدات.

6. ملاحظات ختامية:

لقد اوضحت الدراسة بأن النفط هو المحدد الرئيس للاقتصاد الوطني في البلاد، فهو يسهم بالنصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، وبالمثل في متوسط دخل الفرد، الأمر الذي أسهم في جعل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ترتبط

([41]) مجموعة مؤلفين، **ليبيا الثورة في عشرين عاما 1969–1989**، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1989)، ص 158.

([42]) أوراسيو كالديرون، **القذافي نقطة الانطلاق**، ترجمة أنور حسن، (بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1986)، ص 99.

([43]) مجموعة مؤلفين، **ليبيا الثورة في عشرين عاما 1969–1989**، مرجع سبق ذكره، ص 159.

([44]) "مهمّة «فتح» في أوغندا"، **صحيفة الأخبار**، الأثنين، 18 مايو 2019: https://al-akhbar.com/Opinion/226891

ارتباطاً وثيقاً بتموجات أسعار النفط في الأسواق العالمية صعوداً وهبوطاً، كما أتضح من خلال الدراسة أيضاً هيمنة الصادرات والعائدات النفطية على مجمل الصادرات والعائدات في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وبذلك فقد أحدثت هيمنة قطاع النفط بعض الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الليبي، ويتجلى ذلك في عدة مؤشرات لعل أهمها ضعف وتدهور القطاعات الإنتاجية خصوصاً الصناعات التحويلية، وتدني نسبة نموها، فأصبحت عائدات النفط المصدر الرئيس لتمويل مختلف نفقات الدولة التنموية والجارية، إلى جانب تأثيره المباشر وغير المباشر في فعاليات الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

لقد تسبب الاقتصاد الريعي بشكل كبير في إنتاج سلوك عزز من رغبة الدولة والنخبة الحاكمة في تعزيز وديمومة سيطرتها على الموارد والتحكم في توزيعها، وذلك بهدف شراء الذمم وكسب ولاءات المواطنين. الأمر الذي ساهم في بروز طبقة اجتماعية تعتمد بشكل كبير على ما يوزع عليها من ريع النفط، وهو ما جعلها تقاوم أي محاولة لتنويع هيكل الاقتصاد بالشكل الذي قد يسمح بظهور فئات اجتماعية أخرى منافسة لها قد تتسبب في تغير الوضع الراهن. لقد سادت المجتمع الليبي ثقافة الريع، وهي ثقافة انتهاز الفرص، والبحث عن الربح السريع والتفاخر الاجتماعي، وهو ما يدفع الاقتصاد للاتجاه نحو الاستثمار في قطاعي العقارات والخدمات، وازدراء الكسب المبني على العمل المنتج، ومثل هذه المواصفات تشجع على انتشار الفساد بكل صوره.

تخلص هذه الدراسة وتؤكد على أنه لن يتحقق الخيار الديمقراطي في ليبيا ما لم يتم إعادة هيكلة الاقتصاد القائم ذا الطبيعة الريعية وتنويعه ليصبح اقتصاداً منتجاً، وهذا يتطلب في واقع الأمر مواجهة ضغوط القوى الداخلية والخارجية التي تدفع نحو هيمنة الاقتصاد الريعي واستمراريته، بحيث يتحول اعتماد الدولة على فرض الضرائب على الانتاج بدلاً من الاعتماد على ما يتوفر لها من عائدات النفط، وذلك من أجل تغيير نمط التبعية من تبعية المجتمع للدولة إلى تبعية الدولة للمجتمع، وهذا يدفع الدولة للقبول والسماح بالمشاركة السياسية والقبول بالتمثيل بما يتوافق مع الشعار التقليدي في الدول الديمقراطية التمثيلية الراسخة والقائل بأنه: "لا ضرائب من دون تمثيل"، بدلا من الشعار السائد في الدول غير الديمقراطية ذات الطبيعة الريعية وهو "لا تمثيل من دون ضرائب".

قائمة المراجع:

أولاً- المصادر العربية:

أ- الوثائق:

1- القانون رقم 1972/17 بشأن تجريم الحزبية، **الجريدة الرسمية**، السنة العاشرة، العدد 29، 1972.

2- **السجل القومي**، المجلد السنوي الرابع، 1973/1972.

3- **شروح الكتاب الأخضر (1996)**، المجلد الثاني، المبحث (16)، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

ب- الكتب:

4- بيانكو، ميريلا (1974)، **القذافي رسول الصحراء**، بيروت: دار الشورى.

5- حبيب، هنري (1981)، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، ترجمة شاكر ابراهيم، طرابلس: المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والمطابع.

6- صواني، يوسف محمد جمعة (2013)، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

7- آمال سليمان العبيدي (2007)، "بوادر الإصلاح السياسي وأثره علي سياسات تمكين المرأة في ليبيا"، في محمد زاهي بشير المغيربي (محرر)، السياسات العامة: ابحاث مؤتمر السياسات العامة، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي.

8- كالديرون، أوراسيو (1986)، **القذافي نقطة الانطلاق**، ترجمة أنور حسن، بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

9- مجموعة مؤلفين (1989)، **ليبيا الثورة في عشرين عاما 1969-1989**، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

ج- الدوريات:

10- بروسي، رضوان (2013)، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية مقاربة غير معيارية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 409.

11- بوخشيم، عبدالناصر عزالدين (2016)، "الدولة الريعية، ثقافة اقتسام الثروة بدلا من إنتاجها"، **مجلة مركز البحوث الاقتصادية**، المجلد الرابع والعشرون، العددان الأول والثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.

12- الرشيد، أحمد الزروق وآخرون (2019)، "أثر حظر العمل والتنظيم الحزبي في ليبيا على تشوّه الثقافة السياسية تجاه الظاهرة الحزبية خلال الفترة 1951-2010"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، برلين، المركز الديمقراطي العربي، العدد 13 كانون الثاني.

13- رمضان، قطوش رزق وبن الوكيل (2017)، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على أسواق النفط في الجزائر: مقاربة تحليلية"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، العدد 17، السداسي الثاني.

14- كنعان حمة غريب عبدالله (2017)، "أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي"، **مجلة جامعة التنمية البشرية**، المجلد 3، العدد.

15- المزيني، عماد الدين محمد (2013)، "العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1.

16- المغيربي، حمد زاهي بشير (1993)، "التحديث وشرعية المؤسسات السياسية: النظام الملكي الليبي 1951-1969"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد 21، العدد الثالث/ الرابع.

د. الرسائل العلمية غير منشورة:

17- زوميه، جاوي (2014)، "أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر – سعيدة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

18- صبرة، حكمت أحمد رجب (2015)، "العلاقة بين النخبة المثقفة والنظام السياسي في ليبيا: دراسة توجهات النخبة المثقفة نحو القضايا السياسية التي تبناها النظام السياسي خلال الفترة 1973-"، 1977"، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية بنغازي.

هـ. الانترنيت:

19- حامد عباس محمد المرزوك، "سمات الدولة العربية الريعية":
http://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&lcid=19900

20- جورج قرم، "الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الحالة العربية"، محاضرة ألقيت في قصر قرطاجة في تونس يوم 14 جوان/ حزيران 2014،
http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=final%20tunis%20text%20june%2

21- ذياب فهد الطائي، "المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي"، http://www.odabasham.net

22- فؤاد الصباغ، "استراتيجيات التنمية الاقتصادية بدول شمال إفريقيا"، **المركز الديمقراطي العربي**، 25. مايو 2018:
https://democraticac.de/?p=54264

23- محمد نبيل الشيمي، "الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية"، **الحوار المتمدن**، 2012/2/13:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=295122&r=0

24- معجم المعاني: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/% %B9

25- "مهمّة «فتح» في أوغندا"، **صحيفة الأخبار**، الأثنين، 18 مايو 2019:
https://al-akhbar.com/Opinion/226891

26- عبدالرازق محمد جعفر، "قصة ثورة الفاتح من سبتمبر 1969"، **صحيفة المثقف**، العدد: 4574، الجمعة 15 – 03 – 2019، أنظر:
http://www.almothaqaf.com/memoir/880111-1969

27- غسان إبراهيم، "الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية"، انظر:
http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_pdf.
0014.pdf

28- القذافي وتصفية أعوانه.. كيف ولماذا؟
http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Preview=No&ArticleID=14350

29- الهوني، عبدالمنعم، "شريك في ثورة الفاتح يفتح دفاترها من منفاه . الرئد عبدالمنعم الهوني يتذكر : انتزعنا رشاش المحيشي وأنقذنا القذافي من الموت": **صحيفة الحياة**، http://www.alhayat.com/article/1882719

ثانياً- المصادر الاجنبية:

30- Matthew Gray, (2011), "A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf", Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, Occasional Paper No.